

وهي طلاق، والصبي لا يقع طلاقه الا اذا سلمت فعض عليه  
سيرا فابي وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبوا وقت  
بينهما فهو طلاق على الصحيح وفي الجمل الرايق شرح كثير  
الدقايق ثم اعلم انه تعتبر الاهلية في الطلاق وقت التعليق  
قال في القيمة وفي الطريقة الرضوية اجمعنا على ان الاهلية  
في تعليق الطلاق تعتبر وقت اليمين لا وقت الشرط حتى  
لو كان مفقدا وقت اليمين مجنوننا وقت المشروط يصح ويقع  
وعلى العكس لا يصح وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة خمس  
صور ثبتت فيها الخيار للزوج في اربعة اوجوه سنة وفي  
واحدة للمحال الاولي المخصى وهو من تزعت خصيتاه وبقيت  
الته موجودة فيرجى وصوله الى النساء الثانية العنين  
وهو من لا يصل الى النساء الثيبات والايكار وقد يكون ذلك  
لمرض او ضعف في خلقته او كبر في سنه الثالثة المجبوب  
وهو الذي ليس له آلة البتة وهذا الذي يقضى فيه الخلع  
الرابعة الشكازيفتح المعجزة وكاف مسرده وبعد الألف  
زاي وهو الذي اذا حدث الحرة نزل قبل ان يجالطها ثم  
لا يتسدد له بعد ذلك مجاعها الخامسة المسحور وهو  
الذي اخذ عن النساء بفعل السحر ويسمى في زماننا العقوف

الحكم

٦٤  
والحكم في هؤلاء ان الزوجة اذا رفعت الزوج الى الحاكم  
وخاصته بسبب ذلك اجله من يوم الخصومة <sup>سنة</sup> ~~الشر~~ عليه  
الفصول الاربعة فيعلم ان امتناعه اصلي غير صفة فان  
وصل اليها والافرق بينهما الا في المجبوب فانه يفرق بينهما  
في الحال بطلبها لانه لا فائدة في التأجيل وفي الشرح المذكور  
رجل له آلة قصيرة لا يمكنه ادخالها داخل الفرج ليس  
لزوجته حق المطالبة بالتفريق ولا خيار للاحد الزوجين  
بغيب غير ما تقدم وعن محمد تخيير الزوجة في الخون والحلم  
والبرص دفعا للضرر عنها وفي شرح النسفية للافشنجي  
الى من امراته في مجلس واحد ثلاث مرات بان قال والله  
لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك فان اراد به  
التكرار فالايلاء واحد واليمين واحدة وان لم يكن له نية  
فالايلاء واحد واليمين ثلاثة وان اراد به التقليظ والتسديد  
اي الابتداء دون التكرار فالايلاء واحد واليمين ثلاثة  
في قولهما فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقدر بهابانت بتطبيقه  
استحسانا ولو قدر بها وجبت عليه ثلاث كفارات وعند محمد  
الايلاء ثلاث واليمين ثلاثة فاذا مرضت اربعة اشهر ولم  
يقدر بهابانت منه بتطبيقه فاذا مضت ساعة بانبت بتطبيقه